**توضيح شبهة الأعراض وحدوث الأجسام عند المخالفين لمذهب السلف**

***بحث فى : توحيد الصفات***

*إعداد / محمد سعد*

*قسم الدعوة وأصول الدين*

*كلية العلوم الإسلامية – جامعة المدينة العالمية*

*شاه علم - ماليزيا*

[*mohamad.saad@mediu.ws*](mailto:mohamad.saad@mediu.ws)

**خلاصة هذا البحث فى : توضيح شبهة الأعراض وحدوث الأجسام عند المخالفين لمذهب السلف**

**الكلمات الافتتاحيه : الرئيسيه، شبهة ، الاجسام**

* **.*المقدمة***

**الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه والتابعين ، سوف نقوم في هذا البحث بمعرفة توضيح شبهة الأعراض وحدوث الأجسام عند المخالفين لمذهب السلف**

* ***. موضوع المقالة***

أما الشبهة الرئيسة الثانية، وهي شبهة الأعراض وحدوث الأجسام، فهي المسلك المشهور عند المخالفين للسلف في الصفات، وهذه الطريقة عندهم أشهر من دليل التركيب السابق. وهذا الدليل -بزعمهم- هو الدليل الوحيد الذي يمكن به إثبات وجود الله تعالى؛ لأن القدم لَمَّا كان أخص وصفٍ لله  لا يشاركه فيه غيره، كان العالَم بكلّ ما فيه من أجسام محدثة.

ورتبوا هذه الشبهة على مقدماتٍ أربع هي:

الأولى: الأجسام لا تنفك عن الأعراض والأكوان.

الثانية: الأعراض زائلة، والأكوان متغيرة، وما كان زائلًا أو متغيرًا فهو حادث.

الثالثة: كل ما لا ينفك عن الحوادث ولا يتقدمها فهو حادث.

الرابعة: الأجسام حادثة؛ لأنها لم تنفك عن الحوادث، ولم تتقدمه.

ثم إنهم أخذوا بهذه الشبهة وبنوا عليها تعطيل الباري -جلّ وعلا- عن صفاته، وذلك أنهم أقاموا دليلهم بإثبات وجود الله  على حجة الأعراض وحدوث الأجسام، فقالوا بحدوث الأجسام لملازمتها للأعراض، أو بعضها، كالحركة والسكون، والاجتماع والافتراق، فهي إذًا حادثة، والله  ليس بحادث. وقد نقل غير واحد إجماعهم على ذلك، إذا فهو ليس بحادث، إذًا وجوده  قديم.

فشبهتهم في تعطيل الباري  عن صفاته العُلا باعتبار دليل الأعراض وحدوث الأجسام، تنحصر في أمرين:

الأول: قولهم: إن الله تعالى ليس بجسم؛ لأن الأجسام متماثلة، وهي محدثة.

الثاني: قولهم: إن الله  لا تقوم به الصفات والأفعال؛ لأنها أعراض حادثة لا تقوم إلا بالجسم، فلو قامت به؛ لكان جسمًا وهذا محال، ولو قامت به الصفات -وهي حوادث- لكان محلًّا للحوادث، وما لا يخلو من الحوادث فهو حادث.

الردّ على هذه الشبهة:

واعلم بأن هذه الشبهة هي عمدة عموم المتكلمين من جهمية، ومعتزلة، وكلابية، وأشاعرة، وماتريدية ومن وافقهم، والتفصيل في بيانها والردّ عليها يمكّن من تصور مذهب المخالفين ومبنى استدلالهم على تعطيل الصفات. ثم إن أول ما يُمكن أن يقال على هذه الطريقة التي سلكوها في إثبات وجود الله  ومن ثَمَّ الالتزام لأجلها تعطيل الله  عن صفاته العلا، أنها طريق مبتدعة مذمومة في الشرع.

ويمكن بيان بطلانها من أوجه عدة:

الأول: صعوبة هذه الطريق؛ حيث إن أصحابها لم يتفقوا على مقدمةٍ واحدةٍ من مقدماتها، فالمحققون على أنها طريقة باطلة، وأن مقدماتها فيها تفصيل وتقسيم يمنع ثبوت المُدَّعَى بها مطلقًا. فكيف تجعل هذه الطريق الصعبة غير المتفق على مقدماتها أصلًا للدين، وأساسًا للإيمان، فلا يُعرف الله إلا بها، ولا يُصدق الرسول  إلا بها، ولا يتحقق الإيمان إلا بالمحافظة على لوازمه.

الثاني: أن هذه الطريقة ليست من الطرق الشرعية، فإن الطرق الشرعية تجمع وصفين:

أحدهما: أن تكون يقينية.

والثاني: أن تكون بسيطة غير مركبة -أعني: قليلة المقدمات- فتكون نتائجها قريبة من المقدمة الأُول.

وكلا الوصفين لا يتوفران في هذه الطريقة، فمقدمتها غير يقينية؛ إذ ما من مقدمة من مقدماتها إلا وبينهم خلاف فيها، ثم إنها طريقة معقدة في تصور مقدماتها، لذلك نتجت عنها نتائج خاطئة بلا شك. ثم إنه لا يُعرف أن أحدًا من الأنبياء دعا قومه لمعرفة وجود الله  بهذه الطريقة، ولا النبي  دعا أحد أصحابه إلى هذه الطريقة، يقول أبو حامد الغزالي -رحمه الله-: "فليت شعري، متى نُقِل عن رسول الله  أو عن الصحابة } أنهم قالوا لمن جاءهم مسلمًا: الدليل على أن العالم حادث: أنه لا يخلو من الأعراض، وما لا يخلو من الحوادث حادث؟".

الثالث: اشتهار ذم السلف بهذه الطريقة؛ لبطلانها، فقد عُرف عن كثير من أهل العلم من السلف والخلف ذم هذه الطريقة.

الرابع: وجود طرق شرعية أخرى بديلة لطريقة الأعراض وحدوث الأجسام، وهذا يبطل دعوى المتكلمين عمومًا الذين استخدموا هذه الطريقَة، وادعوا أنه لا يمكن إثبات الصانع، ومعرفة وجوده إلا بهذا الطريق.

وهذه الطرق الكثيرة الدالة على إثبات وجود الله تعالى منها ما هو شرعي، ومنها ما هو عقلي، ومنها ما هو عقلي شرعي. كما أن معرفة الله -تبارك وتعالى- والإقرار بوجوده وربوبيته أمرٌ فطريٌ ضروريٌّ لا يحتاج إلى نظر في الغالب، وإن احتاج فلا يمكن حصره في طريق معيّن من غير دليل.

ومن تلك الطرق التي أشار إليها القرآن الكريم: النظر في مخلوقات الله  والتفكر والتدبر في هذا الكون ومنها: طريق المعجزات التي تدلّ بنفسها على صدق المُرْسَل، وتتضمن إثبات مُرْسِله الذي أحدثها؛ تصديقًا لرسوله. وغير ذلك من الطرق التي دلّ عليها العقل والنقل معًا، مما فيه غُنيةٌ عن هذا الطريق وغيره من الطرق البدعية التي أحدثها المتكلمون، وأوجبوا سلوكَها، وكل تلك الطرق الشرعية صحيحة في العقل، موافقة للنقل، تدلّ على المقصود بأبين الطرق وأقصرها.

الخامس: ما يلزم من سلوك هذه الطريقة من اللوازم الباطلة؛ فإن مَن اعتمد على هذا الدليل، فإنه يلزمه جملة من اللوازم الباطلة التي لا ينفك عنها. ومنها:

1. الاحتكام إلى العقول، وإبعاد النصوص الشرعية.
2. تعطيل الله  عن صفاته العلا.

قال شيخ الإسلام -رحمه الله- عن هذه الطريقة: "التزم طوائف من أهل الكلام من المعتزلة وغيرهم لأجلها نفي صفات الرب مطلقًا، أو نفي بعضها؛ لأن الدال عندهم على حدوث هذه الأشياء هو قيام الصفات بها، والدليل يجب طرده، فالتزموا حدوثَ كل موصوف بصفة قائمة به، وهو أيضًا في غاية الفساد والضلال؛ ولهذا التزموا القول بخلق القرآن، وإنكار رؤية الله في الآخرة، وعلوه على عرشه، إلى أمثال ذلك من اللوازم التي التزمها من طرد مقدمات هذه الحجة، التي جعلها المعتزلة ومن اتبعهم أصلَ دينهِم".

1. القول بفناء الجنة والنار، وذلك أنهم ظنوا أن كل ما تقارنه الحوادث فهو محدث، فمنعوا التسلسل في الماضي والمستقبل حتى لا تتسلسل الحوادث إلى ما لا نهاية. وغير ذلك من اللوازم الكثيرة الفاسدة الباطلة.

السادس: تسلُّط أعداء الإسلام على أصحاب دليل الأعراض وحدوث الأجسام، وذلك أنهم قصدوا الردّ على الدهرية القائلين بقدم العالَم، فأحدثوا هذا الدليل الذي التزموا لأجله نفي قيام الصفات والأفعال بذات الله تعالى، وفتحوا للملاحدة بابَ تأويل كلام الله  ورسوله

**المراجع والمصادر**

1. **تقي الدين أحمد عبد الحليم بن تيمية ، مجموع الفتاوى، جمع وترتيب/ عبد الرحمن بن قاسم، المدينة المنورة، طبع مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف, عام 1416هـ.**
2. **علي بن علي بن محمد بن أبي العز الحنفي ، شرح العقيدة الطحاوية، تحقيق د/ عبد الله التركي وشعيب الأرنؤوط، بيروت، الطبعة العاشرة مؤسسة الرسالة، 1417هـ.**
3. **محمد بن خليفة التميمي ، معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى ، الرياض، مكتبة أضواء السلف الطبعة الأولى، 1419هـ.**
4. **محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية ،الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، تحقيق: علي بن محمد الدخيل الله، الرياض، دار العاصمة، 1998م.**
5. **محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية ، اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية، دار الكتب العلمية, 2003م.**
6. **هبة الله بن الحسن اللالكائي ، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، تحقيق ، أحمد سعد حمدان، الرياض، دار طيبة، 1982م.**
7. **محمد بن إسحاق بن خزيمة ، كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل ، تحقيق: عبد العزيز الشهوان، الرياض، دار الرشد للنشر والتوزيع،1987م.**
8. **محمد ناصر الدين الألباني ، مختصر العلو للعلي الغفار ، المكتب الإسلامي، 1980م.**
9. **محمد بن صالح بن عثيمين ، القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى، تحقيق: أشرف عبد المقصود، القاهرة، مكتبة السنة، 1993م.**
10. **إبراهيم البريكان ، القواعد الكلية للأسماء والصفات عند السلف ، الدمام، دار ابن القيم، 2004م**
11. **عمر سليمان الأشقر ، الأسماء والصفات في معتقد أهل السنة والجماعة، الأردن، دار النفائس للنشر والتوزيع، 1992م.**
12. **أحمد عبد الرحمن القاضي ، مذهب أهل التفويض في نصوص الصفات "عرض ونقد"، الرياض، دار العاصمة، 1995م.**
13. **عبد الرحيم السلمي ، حقيقة التوحيد بين أهل السنة والمتكلمين، الرياض، دار المعلمة للنشر والتوزيع، 2000م.**